مصر بين مطرقة السياسة الخارجية البريطانية وسندان الحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ . ١٩٥١

(دراسة وثائقية على ضوء الوثائق العراقية)

أ. م. د. صالح حسن عيسى د. سعاد رؤوف شير محمد

أولاً. اسس ومبررات السياسة البريطانية في مصر .

المقدمة :

نتيجة للموقع الجغرافي المتميز الذي تحتله مصر في المنطقة العربية واطلالتها على اهم الممرات الملاحية فيها ممثلاً بقناة السويس كان لابد ان تحظى مصر باهتمام المستعمرين في نفس الوقت كان من الطبيعي ان تظهر بذور الثورة ضد هؤلاء المستعمرين من بين ابناء الشعب المصري وبالتالي تحول المنازلة لتكون بين المستعمرين وابناء الشعب المصري ممثلاً بحركته الوطنية وهو موضوع البحث الذي يناقض في محتواه المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية حتى الاشهر السابقة لثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ .

وقد قسم البحث على اربعة مباحث . تناول الاول اسس ومبررات السياسة البريطانية في صيغتها الاستعمارية الانانية المعروفة تجاه مصر خلال العالم اللاحق للحرب العالمية الثانية تبع ذلك حديث استند على الوثائق العراقية غير المنشورة عن المفاوضات المصرية البريطانية على معاهدة ١٩٣٦ وملاحقها واتفاقيتي عام ١٨٩٩ ثم تطور القضية المصرية من خلال استعراض اعمال الوزارات المصرية والبريطانية وتدويل القضية المصرية وجاء المبحث الرابع ليناقش سؤالاً مفاده: هل كانت الحكومة في مصر والملك مصريين ام بريطانيين والى اي حد وصولاً الى اواخر عام ١٩٥١ مع بيان اهم الانجازات المتحققة لمصر ولحركتها الوطنية والنكسات التي تعرضت لها بريطانيا .

واذ كانت قناة السويس بالنسبة لبريطانيا مرتكزاً اساسياً لسياستها في المنطقة العربية ولستراتيجيتها العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى فان حصانة هذه المنطقة سرعان ما تداعت امام تطور الحرب الجوية وبالتالي حرمان بريطانيا وحلفائها من استخدام القناة لمدة ثلاث سنوات كاملة في نفس الوقت الذي اضحت فيه مصر عرضة للهجوم البري من الصحراء الغربية والبحري ممثلاً بالاعمال التعرضية ضد السفن القادمة من قناة السويس او الذاهبة اليها ، فادى ذلك الى قناعة

بريطانيا بضرورة امتلاكها قوات بحرية وجوية متفوقة تتوافر لها الحماية والامن داخل حوض البحر المتوسط والبحر الاحمر مع الاحتفاظ بقوات برية ضخمة في مصر تكفل الاستقرار فيها والامن كيما تكون قادرة على صد اي هجوم بري وتدميره ان كان يستهدف القناة فضلاً عن توفير حماية جوية للقناة ضد قاذفات القنابل التي كان يحتمل توجيهها من الاتحاد السوفيتي ،مما يستلزم انشاء نظام دفاعي جوي قوي مكلف[١] وهو ما كان يعني ان بريطانيا قد اعادت النظر في اسس ستراتيجيتها العسكرية في المنطقة نتيجة للتطور التقني وللتطور السياسي وبالتالي فانه كان لزاماً على ساسة بريطانيا اعادة صياغة سياستهم في المشرق العربي على وفق المتغيرات الاقليمية والعالمية والتقنية الجديدة[٢] .

وعليه فان قناة السويس كما هو واضح لم تكن ذات اهمية قليلة في السياسية البريطانية في المنطقة وكذلك كان حال مصر التي كانت بريطانيا تدرك اهميتها بالنسبة لها ، اذ لم يخف عليها ان انسحابها منها كان سيحرمها مما كانت تتمتع به من نفوذ قوي ليس في البحر الاحمر فقط بل في المشرق العربي كله تلا ذلك ظهور ضرورة ملحة تدعو الى رسم السياسة البريطانية في المشرق العربي على ضوء عدائها للاتحاد السوفيتي والاستقلال الذي نالته معظم دول المنطقة[٣] .

فقد قلقت بريطانيا من تهديد الاتحاد السوفيتي حتى نهاية عام ١٩٤٨ فتركزت سياستها على محاولة دفع الدول الغربية نحو قيام كيان سياسي واقتصادي مع مساعدة بريطانية – امريكية وتعاون تركي – ايراني لتطويره ليكون حاجزاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ضد اي تغلغل شيوعي في اسيا وافريقيا وكبديل عن الحاميات البريطانية في المنطقة التي سيصبح وجودها امراً غير ضروري في تلك الحال[٤] يدفعها الى ذلك عاملين اولهما تضاعف عمليات نقل النفط الى(١٠ مليون طن) عبر قناة السويس بعد ان كان المصدر عبرها (٥مليون طن) قبل الحرب العالمية وثانيهما نمو الروح القومية في البلاد العربية[٥] .

وطبقاً لما تقدم وافقت بريطانيا من حيث المبدأ على جلاء قواتها من مصر واستبدال قاعدتها في القناة بقاعدة اخرى في كينيا[٦] . في نفس الوقت الذي وجدت مصر ان معاهدة عام ١٩٣٦ قد استنفذت اغراضها وانها اصبحت حجر عثرة في سبيل السلام العالمي وان وجود القوات البريطانية في منطقة القناة اصبح امراً لا مبرر له ولاسيما ان الحرب قد انتهت ولا يتوقع لها ان تتجدد في المستقبل المنظور[٧] .

ومما كان يدعم هذا الرأي المصري ايضاً الغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والاحكام العرفية وتأليف الهيئة السياسية التي كانت مؤلفة من زعماء الاحزاب والمستقلين لتكون هيئة استشارية للحكومة وهي التي اصدرت بياناً طالبت فيه بجلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان واتخاذ الوسائل لمفاوضة بريطانيا لاعادة النظر بمعاهدة عام ١٩٣٦[٨] وبعثت حكومة

النقراشي في ٢ كانون الاول ١٩٤٥ مذكرة الى الحكومة البريطانية طالبت بسحب القوات البريطانية ايام السلم وان تكون علاقات مصر وبريطانيا قائمة على اساس التحالف[٩] .

الا ان بريطانيا لم تستجب لذلك مما اثار مشاعر الشعب المصري الذي عمت مظاهراته القاهرة وبعض المدن كالاسكندرية والزقازيق في ٩ شباط ١٩٤٦ ثم سقطت الوزارة تحت ضغط السخط الشعبي وتولي اسماعيل صدقي الوزارة[١٠] التي شهدت ايامها الاولى المواجهات الشعبية المصرية للقوات البريطانية وفشل الاحزاب المصرية في ايجاد جبهة موحدة[١١] .

وفي ٨ ايار ١٩٤٦ اعلنت السفارة البريطانية في القاهرة ان سياسية بريطانيا كانت تقضي بتوطيد تحالف مع مصر على اساس المساواة والمصالح المشتركة وان الحكومة البريطانية قررت سحب جميع قواتها من الاراضي المصرية "وان مراحل وتوقيتاته ذلك الجلاء ستحددها المفاوضات بين الجانبين في مقابل ربط مصر بمعاهدة دفاعية تقدم فيها مصر مساعدات على غرار معاهدة ١٩٣٦ في حال وقوع اعتداء او تهديد بعدوان على احدى دول المنطقة المتاخمة لمصر"[١٢] .

وعليه فان هذا الطرح البريطاني لم يخرج عن اطار الطرح الاستعماري القاضي بتسخير امكانيات وموارد مصر وموقعها الجيوستراتيجي في صيانة المصالح البريطانية الاستعمارية .

وحينما بدأت تلك المفاوضات طرح الوفد المصري مقترحات كانت ترمي الى صيانة مصر من التبعية مع تأكيد التعاون المشترك بما يكفل السلام والامن العالميين وما يحول دون تدخل بريطانيا في شؤون مصر[١٣] فيما كانت الحكومة البريطانية راغبة وعازمة على تحقيق اهدافها الاستعمارية في مصر من خلال اجتذاب القيادات السياسية المعتدلة التي جانبها اذ أدخلت بعض التعديلات الشكلية في سياستها تجاه مصر مثل تغيير السفير البريطاني والاسراع في بدء التفاوض او اعلان مبدأ الجلاء مع ربطه بالتحالف[١٤] وقد ظهرت امكانية حصول ذلك على ارض الواقع لما اجاب النحاس صدقي الذي طلب منه توجيه الجهود ضد البريطانيين لنيل مطالب البلاد فقال له النحاس"ان الجلاء والمعاهدة مسائل ثانوية بالنسبة لتطبيق احكام الدستور ، اذ هي اهم " اي ان مجئ الوفد للحكم اهم[١٥] .

ثانياً. المفاوضات المصرية البريطانية :

على اية حال ، بدأت المفاوضات بمرحلة تمهيدية غير رسمية بين صدقي والملك من ناحية والسفير البريطاني ووزير الطيران ستانسجيت فور وصوله مع الوفد البريطاني الى القاهرة في ١٥ نيسان ١٩٤٦ من ناحية اخرى[١٦] فقد تشكلت لجنة التفاوض البريطانية برئاسة اللورد ستانسجيت نيابة عن وزير الخارجية بيفن[١٧] .

اما المرحلة الثانية فقد بدأت المفاوضات الرسمية بين الوفدين في ٩ آيار ١٩٤٦ وقطعت بعد عشرة ايام عاد بعدها رئيس الوفد البريطاني الى لندن للتشاور بسبب اصرار الجانب المصري على عدم تجديد المواد العسكرية في معاهدة ١٩٣٦[١٨].

ونتيجة لوضوح الرؤية عند البريطانيين فيما يريدون فعلاً فانهم بحثوا اول الامر مسألة الجلاء وادارة القناة ومستقبل السودان ووافقوا على مبدأ الجلاء من مصر بعد عام والسويس بعد عامين[١٩] ولما ادركوا حقيقة النوايا المصرية التي لن تكون باي حال في صالح الوجود الاستعماري البريطاني في مصر بشكله الجديد سرعان ما تشبثوا بالقناة من خلال طرحهم فكرة انشاء لجنة دفاع مشترك توكل اليها كل الامور العسكرية والفنية لتكون - على حسب الرأي البريطاني - القوات المسلحة المشتركة قادرة فعلياً على مقاومة اي اعتداء وحل المشاكل الناشئة من خلال المستشارين[٢٠].

الا ان الجانب المصري كان مصراً على عدم جعل مصر قاعدة حربية يمكن ان تصبح في ظلها محكومة بالاحكام العرفية والتشريعات الاستثنائية ومع رغبته في حل نقاط الخلاف لذا اقترح الوفد المصري ابقاء عمل لجنة الدفاع المشترك استشارياً مع عدم اشتراك مصر في حرب الا اذا كانت هدفاً هاماً وعدم الزام مصر بشراء السلاح البريطاني والحاق ملحق خاص بمفاوضات الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري[٢١].

ولما كان البريطانيون يريدون ان يشمل اختصاص مجلس الدفاع المشترك جميع بلدان المنطقة وان يجتمع في وقت الحرب او خطرها وان تمتد مدة الجلاء لخمس سنوات[٢٢] فيما كان "المصريون يلحون على الجلاء التام السريع"[٢٣] كان من الطبيعي امام تمسك الجانبين بموقفيهما ان تتوقف المفاوضات[٢٤].

ولم تبدأ المرحلة الثالثة من هذه المفاوضات الا في ٣ تموز ١٩٤٦ واستمرت حتى ٢٦ ايلول ١٩٤٦[٢٥] وكانت المرحلة الرابعة قد بدأت في ١٦ تشرين الاول من نفس العام الا انه لم تستمر اكثر من تسعة ايام وقد جرت في لندن بين صدقي وبيفن الذي سافر بمعية وزير خارجيته وثلاث مساعدين وثلاثة صحفيين جواً[٢٦] وقد تم على اثرها التوصل الى اتفاق بينهما مع الموافقة على محضر اجتماع سري يتصل ببروتوكول الجلاء ومسألة السودان فعاد الوفد المصري ليعرض مشروعه على هيئة المفاوضات في مصر التي سرعان ما حلت لتبدأ المرحلة الخامسة من المفاوضات في ٢٦ تشرين الاول[٢٧].

فقد ظهر الاختلاف بين بريطانيا ومصر التي عدت برتوكول السودان اعترافاً بريطانياً بوحدة مصر والسودان فيما رأت فيه بريطانيا انه لا يخول السودانيين حق تقرير مصيرهم مستقبلاً[٢٨] كما ظهر الخلاف بين صدقي والوطنيين والحزبيين من خصومه فبدأت حركة اعتقالات واسعة داخل مصر.

اذ واجه المشروع معارضة شديدة في مصر ورفعت شعارات الجلاء الناجز ووحدة وادي النيل ثم فشلت المفاوضات نهائياً على صخرة المشكلة السودانية وفي ٨ كانون الاول استقال صدقي فخلفه النقراشي في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٧ وقطعت المفاوضات المصرية – البريطانية[٢٩] .

ثالثاً. تطور القضية المصرية :

لما كان النقراشي خليفة لصدقي في هذا الظرف بالذات كان من الطبيعي ان يتضمن منهاجه الوزاري سعيه الى جلاء الجنود الاجانب عن ارض مصر وتحقيق وحدة الاخيرة مع السودان، لذا عقدت جلسة لمجلس النواب للاستماع لبيانه[٣٠] الذي ايده لاسيما في نقطة جوهرية وهي طرح القضية على مجلس الامن ثم تأليف هيئة استشارية قانونية لهذا الغرض[٣١] وتقرر ذهاب النقراشي الى نيويورك لعرض القضية على مجلس الامن[٣٢] .

اما بالنسبة لجلاء بعض البريطانيين من بعض المواقع والمعسكرات في ١نيسان ١٩٤٧ فلم يكن الا من الدواعي والضرورات العسكرية والنفسية اذ ان إنتشارهم في تلك لمدة كان يحفز الناس فيها على الثورة[٣٣] وظهور مواقف وطنية حقيقية في مصر تدعم مثل تلك الاحتمالات[٣٤] فضلاً عن وضوح موقف الوفود العربية لدى الجامعة العربية الداعم لمصر في طرح قضيتها على الهيئة الدولية[٣٥] فقد ايد مجلس الجامعة في ٢٣ اذار ولاسيما ان رئيس مجلس الامن في حزيران ١٩٤٧ كان هو ممثل سوريا الذي لم يتأخر في ادراج الموضوع على جدول اعمال المجلس[٣٦].

وفي ١١ تموز ١٩٤٧ قدم النقراشي مذكرة الى مجلس الامن طالب فيها بالجلاء التام من مصر بما فيها السودان[٣٧] لاسيما ان القوات البريطانية كانت تعسكر ضد ارادة الشعب المصري من جهة-وهو ما يعد اعتداء على القواعد الاساسية للمساواة في السيادة وميثاق الامم المتحدة ..."[٣٨].

ثم خاطب النقراشي مجلس الامن في ٥ آب ١٩٤٧ قائلاً " نطلب اليكم ان تقرروا اجلاء القوات البريطانية جميعاً عن وادي النيل وان يكون هذا الجلاء كاملاً غير مشروط "وهو ما تردد مجلس الامن في اصدار قرار بشأنه ارضاءاً لبريطانيا[٣٩] على الرغم من ان " اجابة مصر الى مطاليبها البديهية الخاصة بالجلاء ووحدة وادي النيل هو التجربة الحاسمة لتأكيد حسن ظن الانسانية بميثاق الاطلنطي ورسالة منظمة الامم المتحدة لحفظ السلام وتوطيد العدالة وحريات الشعوب " كما جاء في بيان الحزب العربي الاردني[٤٠] .

من جانبه ،اكتفى مجلس الامن في ١٠ ايلول باقرار الاحتفاظ بالنزاع المصري في جدول اعماله[٤١] وهو ما عده المصريون " عودة للرجعية والاستعمار "[٤٢] ثم عادت مسألة السودان مرة اخرى الى مائدة المفاوضات، ففي ايار ١٩٤٨ جرت الاخيرة بين وزير خارجية مصر احمد خشبة ورنالد كامبل الذي اقترحت حكومه بلاده نظاماً للحكم في السودان يستمر لمدة ٢٥ عاماً[٤٣] فانهارت

المفاوضات بسبب مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية نتيجة مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية نتيجة الاختلاف علىالمادة العاشرة المتصلة بتشكيل المجلس التنفيذي عندما طالبت مصر بالمساواة العددية مع البريطانين في هذا المجلس(٤٤).

وما ان اندلعت الحرب في فلسطين حتى انشغلت الدول العربية عن قضية مصر والسودان ، ولما انتهت ايقن المصريون عدم جدوى المفاوضات(٤٥) ولم يكن ولي العهد في مصر محمد علي يختلف في رأيه عن ذلك(٤٦) فقد مكنت الحرب المصريين من التركيز على قضايا كانت اكثر اهمية فيما يتصل بطموحاتهم الوطنية(٤٧) مع عدم التحمس للجامعة العربية كما كان الامر قبل الايام الاولى لدخول الجيوش العربية في فلسطين بسبب تخلي الدول العربية عنها وتركها وحدها في الساحة(٤٨) في نفس الوقت الذي كانت مصر خلال وبعد الحرب قد تمكنت من اتخاذ التدابير اللازمة دفاعاً في مصر ومنطقة شرق السويس ومنها منع مرور السفن او تفتيشها رغم الاحتجاجات البريطانية على ذلك مما ادى الى سوء العلاقة بين مصر وبريطانيا اكثر من ذي قبل لاسيما ان ذلك كان قد تزامن مع رفض بريطانيا تزويد مصر بالطائرات والعتاد الحربي(٤٩).

في ذلك الوقت شهدت اوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية تدهوراً على اثر انتهاء حرب فلسطين ورجوع الجيش المصري منها بعد توقيع الهدنة بالنتيجة المعروفة فكان لذلك اثر على القادة العسكريين المصريين فيما اظهر الملك مزيداً من الرضوخ لبريطانيا ومطالبها الستراتيجية في مصر مقابل حصوله على ضمان من الحكومة البريطانية بمساعدته في حال حصول انقلاب او ثورة وطنية ضده لذا فانه كان مستعداً للتآمر مع البريطانيين ضد المصلحة الوطنية لضمان عرشه ، وهو الضمان الذي لم تعطه الحكومة البريطانية التي كانت تمهد الوضع السياسي الداخلي لمصلحتها من خلال تشجيع تقارب الملك مع حزب الوفد لايصاله الى الحكومة او على الاقل اشراكه فيها بحكومة ائتلافية فالوفد كان يحرص على الوصول الى السلطة ولو بالتدخل البريطاني او بالتحالف مع القصر(٥٠).

فقد كان الوفديون يريدون تأليف الوزارة التي تكون مهمتها اجراء الانتخابات ، الا ان حكومة ابراهيم عبد الهادي لم يرقها هذا الاقتراح فعمدت الى اجراء الانتخابات بنفسها وابعاد الوفد قدر الامكان عنها فأخذ الوفد بالتنديد بحكومة عبد الهادي مع تأكيده على عزم الوفد على خوض الانتخابات، لذا عمد الملك الى تنحية الوزارة وتكليف حسين سري بتشكيل الوزارة الائتلافية بعد انظواء الاخوان والشيوعيين تحت لواء الوفد ومساعدته في الانتخابات(٥١).

رابعاً. الحكومة مصرية ام بريطانية ؟ :

وعليه فبعد تواصل الاتصالات بين السفارة البريطانية وحزب الوفد والملك تم الاتفاق على الحكومة الائتلافية في ٢٥ تموز ١٩٤٩ واشترط النحاس اجراء انتخابات فورية فأجريت في كانون

الثاني ١٩٥٠ وحصل الوفد على الاغلبية[٥٢] وهي النتيجة التي اثارت الكثير من الاعتراضات والاحتجاجات مع اتهام الحكومة بالتزوير والمحاباة[٥٣].

مع ذلك عاد حزب الوفد الى السلطة لتصفية اجواء العلاقات المصرية البريطانية[٥٤] فتلا النحاس خطاب العرش لدى افتتاح الدورة البرلمانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٠ مصرحاً برأي الحكومة بمعاهدة ١٩٣٦ بانها فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقة مع بريطانيا وانه لا مناص من الغاءها وبلوغ الجلاء التام ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري مع الاعلان عن عزم الحكومة على اتخاذ كل الوسائل لبلوغ ذلك ومنها اعلان انتهاء معاهدة ١٩٣٦ لتعارضها مع ميثاق الامم المتحدة وما يتبع من الغاء اتفاقيتي ١٩ كانون الثاني و ١٠ تموز ١٨٩٩ المتصلتين بالسودان[٥٥] فكان رد بريطانيا على ذلك ان اعلن بيفن وزير خارجيتها تمسك بلاده بمعاهدة ١٩٣٦ مع رغبة حكومته باستمرار العلاقات مع مصر واعلن ان تعطيل المفاوضات والمعاهدة " تعطيل للتقدم الذي حصل وتأكيد سياسة حكومته القاضية بتقرير السودانيين لمصيرهم في الوقت المناسب "[٥٦] فقد انزعجت الحكومة البريطانية مما جاء في خطاب العرش وما اعلنته صحيفة الوفد (المصري) بهذا الخصوص حينما قالت :" ان المعاهدة لم تعد قائمة وانها زالت بزوال عصبة الامم ولان مصر لا ترى ضرورة في المحالفة العسكرية لحماية اراضيها خصوصاً بعدان كفل ميثاق الامم المتحدة الحماية لها "[٥٧].

فأخذت بعض الاوساط المصرية تردد مسألة احتمال طرح القضية المصرية من جديد امام هيئة الامم المتحدة رغم انها من الناحية الشكلية لم تزل معروضة امام مجلس الامن[٥٨].

اما مسألة السودان فقد كانت هناك بعض النقاط التي توجب على الطرفيين البت فيها وهي :

١. زيادة المشاركة المصرية في خدمة السودان والمجلس التنفيذي .
٢. رفع الحواجز التجارية بين مصر والسودان .
٣. تقرير مصير الاخير مستقبلاً وتعيين اجل لانتهاء النظام القائم .
٤. تقرير ضمانات معينة لمصر في مسألة مياه النيل الواصلة اليها[٥٩] .

وبقي الشارع الجوي في اذار ١٩٥٠ بين مصر وبريطانيا لم تحصل الاخيرة ، على اية افضليات تختلف عما حصلت عليه فرنسا وبلجيكا[٦٠] ، فعبرت بريطانيا عن رغبتها بتنقيح معاهدة عام ١٩٣٦ رغم اعلان المصريين انهم لم يتفاوضوا على معاهدة جديدة ما لم يمنحوا توكيدات من بريطانيا بانها سوف تسحب قواتها من قناة السويس والسودان لان تلك القوات كانت تنتهك السيادة المصرية[٦١] .

وفي ٢١ اذار ١٩٥٠ تسلم السفير المصري في لندن رسالة الى وزير الخارجية بيفن بخصوص المفاوضات على تنقيح المعاهدة مع التأكيد على الجلاء المبكر للقوات البريطانية[٦٢]

فرحب بيفن في ١٧ ايار ١٩٥٠ بفتح باب المفاوضات بين رئيس اركان حربه السير وليم سليم والسير رالف ستيفنسن والجانب المصري ، فاستغرقت ستة عشر جلسة اشترك فيها ايضاً مصطفى النحاس والوزير ابراهيم فرج وسفير مصر عبد الفتاح عمرو اضافة الى بيفن ونائبه جيمس بيكر وجورج الين مدير ادارة الشؤون الافريقية(٦٣) .

وخلال تلك الجلسات رفض النحاس المقترح البريطاني القاضي بضرورة اقامة نظام دفاعي مشترك بين البلدين ثم القى بياناً في ٦ حزيران اعلن فيه مطلب مصر واهمية الجلاء عن القناة مع الاستعداد لاستقبال قوات بريطانية في حالة الدفاع عن مصر على ان تغادر حال انتهاء العمليات الحربية فرفض الوفد البريطاني ذلك مما خلق اجواء متوترة لاسيما في اصرار المصريين على الجلاء واصرار البريطانيين على ايجاد قاعدة عسكرية لهم في مصر(٦٤) .

وبدأت التظاهرات تجوب الشوارع المصرية منددة ببريطانيا وقيل حينها " ان الامة كلها على استعداد لضم الصفوف والتضحية في سبيل اهداف الوطن المتفق عليها من الاحزاب جميعاً اذا ما فشل النحاس باشا وغيره من الساسة في تحقيق هذه الاهداف بالوسائل الدبلوماسية "(٦٥) لاسيما أن بريطانيا اعلنت " انها لا تنوي ترك الشرق الاوسط دون دفاع "(٦٦) ثم محاولة الولايات المتحدة الامريكية الاشتراك مع بريطانيا في دعوة مصر للارتباط بحلف شمال الاطلسي وهو الامر الذي حصل في اجتماعات تشرين الاول ١٩٥٠ فرفضته الحكومة المصرية وتوقفت المفاوضات فعادت الحكومة البريطانية في نيسان ١٩٥١ بطلب الاستئناف المفاوضات العسكرية السرية مع مصر لكسب الوقت الا ان ذلك زاد في اتقاد شعلة الحركة الوطنية المصرية بعد تيقنها من عدم جدوى التفاوض مع البريطانيين(٦٧) .

لذا وافقت بريطانيا في ١١ نيسان ١٩٥١ على مبدأ انسحابها التدريجي من مصر بعد عام واحد على ان تنتهي عام ١٩٥٦ مع تحويل قاعدة القناة تدريجياً الى المدنيين وانشاء نظام مصري بريطاني طويل الامد للدفاع الجوي وامكانية نزول قوات بريطانية في حالة الحرب فأجابت الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان بضرورة الجلاء الفوري للقوات البريطانية وتسليم القاعدة فور اتمام الجلاء مع اعطاء الجيش المصري اولوية في تزويده بالاسلحة والمعدات ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري واذا ما دخلت قوات بريطانية الى مصر للدفاع عنها في حالة الحرب فان عليها الخروج حال انتهاء تلك الحروب خلال مدة ثلاثة اشهر مع الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها واتفاقيتي عام ١٨٩٩ بمجرد سريان مفعول الاتفاق الجديد(٦٨) .

ثم تزايد التوتر في العلاقة بين الطرفين لاسيما بعد اعلان وزير الخارجية البريطانية موريسون في تموز ١٩٥١ " انه لا جلاء ولا وحدة مع السودان " مما اثار الحركة الوطنية في مصر التي شرعت بمناقشات حول تكوين كتائب عسكرية للمتطوعين للكفاح المسلح ضد القوات البريطانية

منذ اب ١٩٥١ ونظمت مظاهرة صباح يوم ٢٦ اب ١٩٥١ انتهت باطلاق النار على المتظاهرين لتفريقهم وتكررت التظاهرة في اليوم التالي التي طالبت بالغاء المعاهدة ومقاطعة البريطانيين مدنيين كانوا او عسكريين(٦٩) .

في تلك الاثناء ابدى جناح من الرأي العام البريطاني رأيه في التمسك بالقناة لان تركها يضر بالمصالح البريطانية وتمسك العسكريون بالبقاء في القناة ووقف المحافظون ضد وزارة العمال(٧٠) .

وفي الاول من ايلول صدر قرار من مجلس الامن اعلن فيه ان استمرار مصر في منع السفن المتوجهة الى الكيان الصهيوني عبر قناة السويس يتنافىمع ما ورد في اتفاقية الهدنة ودعاها الى رفع القيود الملاحية ضد الكيان الصهيوني عبر القناة(٧١) .

فكان الرد المصري نتيجة لما تقدم ونتيجة للاجواء التي اضفاها تاميم مصدق للنفط الايراني وتغطية الحكومة المصرية علىالنقد الذي تعرضت له نتيجة الفضائح الشخصية والعامة لبعض اعضائها وبسبب ممارساتها السياسية وتحالفها مع القصر وفشلها في تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلاد(٧٢) كان الرد ان عقد البرلمان المصري في ١٢ تشرين الاول ١٩٥١ جلسته التاريخية التي قرر فيها الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وفي يوم ٢٨ تشرين الاول ابلغت السفارة البريطانية في القاهرة بهذا القرار رسمياً(٧٣) .

اما ابرز الاحداث التي حصلت ما بين ١٢ تشرين الاول و٢٨ تشرين الاول ١٩٥١ فكانت رفض الحكومة لمقترحات مشروع الدفاع عن المشرق العربي في ١٥ تشرين الاول(٧٤) " لانها لا تلبي الاماني الوطنة في مصر ووحدة وادي النيل ولانها كانت ترمي الى تثبيت اقدام الاستعمار في مصر والسودان"(٧٥) فحصل اشتباك في منطقة القناة في ١٧ تشرين الاول بين القوات البريطانية وقوات الجيش المصري على اثر استيلاء القوات البريطانية على مداخل منطقة القناة ومخارجها(٧٦).

وفي ٦ تشرين الثاني ردت بريطانيا على المواقف المصرية سياسياً بأعلانها ان المعاهدة لازالت قائمة والاتفاقيات الاخرى فتواصلت العمليات الفدائية في القناة كما حصل في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني و ٣ و٤ كانون الاول ١٩٥١ حينما ارتفع مستوى تنظيم الفدائيين وهو ما استدعى استعراض البريطانيين لقوتهم في كفر عبده في ٨ كانون الاول(٧٧) لاسيما بعد الخطوة التي اتخذتها الحكومة المصرية القاضية بتوليها امر تدريب الفدائيين(٧٨) وقرارها مقاطعة القوات البريطانية المرابطة في القواعد العسكرية في القناة وعدم التعاون معها(٧٩) اذ لم يتفق الشعب في مصر من هيئات شعبية وحزبية ومؤسسات على شيء بقدر اتفاقها على الغاء المعاهدة واعلان وحدة وادي النيل(٨٠) .

لذا اصبح تدخل السفارة البريطانية امر حتمي وهو ما حصل فعلاً حينما اقتنع الملك في مصر بتغيير وزرائه ورئاسة ديوانه الملكي ومستشاره للشؤون الخارجية وهو ما وصفته بريطانيا بانها تطورات مشجعة وخطوة اولى من جانب الملك نحو تغيير الحكومة وبالتالي امكانية استئناف المحادثات بين مصر وبريطانيا وهو ما عده خيوط المؤامرة التي يدبرها الملك فاندلعت التظاهرات ضد الملك وبريطانيا في ٢٧ / ١٢ / ١٩٥١[٨١] وهي التطورات التي لم تعط للملك وبريطانيا وقتاً كافياً كي يستوعبا حقيقتها لانها سرعان ما قادت الى اعلان ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ .

الخاتمة :

على الرغم من تطور الحرب الجوية وابتكار وسائل جديدة لاعاقة الملاحة في القنوات والبحار والمضائق لم تفقد مصر اهميتها الاستراتيجية بالنسبة لدولة استعمارية عتية مثل بريطانيا لا بل وتطوير التواجد البريطاني فيها استعداداً لمنازلات محتملة مع اصدقاء الامس من السوفيت وتدعيماً لمصالحها مع دول المشرق العربي .

في نفس الوقت لعبت الحرب العالمية الثانية دوراً كبيراً في توكيد بعض المطاليب الوطنية المصرية التحررية كجلاء المستعمر البريطاني ووحدة وادي النيل والغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وهو الامر الذي استلزم استجابة بريطانية جاء بتشكيل المفاوضات التي ارادت لها بريطانيا ان تكون غايتها كسب الوقت فقط في مراحلها العديدة بدءاً بالتمهيدية في ١٥ نيسان ١٩٤٦ في القاهرة وانتهاءاً بالصفعة التي وجهها البرلمان المصري لبريطانيا في ١٢ تشرين الاول ١٩٥١ حينما الغى معاهدة عام ١٩٣٦ مستفيدة من امكانية تحريك الملك صوب الوزارات من حل وتشكيل على وفق الرأي البريطاني وبالتالي تحولت الحكومة المصرية احياناً الى حكومة تنفذ ارادة الحكومة البريطانية الا ان ذلك كان على الدوام دافعاً واضحاً لتنامي دور الحركة الوطنية الضاغطة على الوضع السياسي في مصر وجعله يضطر الى انجاب بعض المواليد الشرعية قبل ان تحين مواعيد ولاداتها كالعمليات الفدائية وكتائب التحرير والغاء معاهدة ١٩٣٦ .

المصادر :

اولاً. الوثائق .

١. الوثائق غير المنشورة .

- دار الكتب الوثائق (ملفات البلاط الملكي) .

رقم الملف	رقم الوثيقة	الصفحة
٣١١ / ٢٦٦٧	٥	٧٦
	٧	٣
	١٣	٣٠
	٢٣	٥٢
	٣٥	٨٠، ١٣٣ ، ١٤٠
	٣٩	١٣/ ١٤٥ ، ١٤٦
	٤٧	١٤٧
	٤٨	٤٥ ، ٤٦ ، ١٥٠
	٥٤	١٢٩
	٥٧	٧٨ ، ٨١
	٥٩	٨٦
	٦٣	٩٨ ، ٩٩
	٧٨	١١٦
	٨٥	١٢٤
	٩١	٦٣
	١٠٠	١٤٥
	١٠٤	١٦٢

٢. الوثائق المنشورة :

- مجلس الوزراء المصري ، السودان ١٣ شباط ١٨٤١ الى ١٢ شباط ١٩٥٣ ، (القاهرة ، د. ت) .

ثانياً. الكتب .

١. باللغة العربية :

- حسين ، محمد عبد الرحمن . نضال شعب مصر (١٧٩٨ - ١٩٦٥) ، (مصر ، د. ت) .
- السيد، عاطف، البحر الأحمر والعالم المحاصر - دراسة تأريخية سياسية أستراتيجية (مصر) .
- طه ، فيصل عبد الرحمن علي . الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني .
- عبد الناصر ، هدى جمال . الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، (مصر ، د. ت) .
- العطار ، نادر . العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا، (مصر ، د. ت).
- مصطفى، احمد عبد الرحيم .مشكلة قناة السويس (١٨٩٤-١٩٠٨) ، جـ١، (مصر ، ١٩٦٧) .

٢. باللغة الانكليزية :

1- Foreign Relations , 1950 , Vol. V (Washinghton , 1970) .

2. John , Marlowe, Anglo , Egyption Relations (800-1950) , 2nd ed., (London , 1965) .

3. Llan Pappe , Britain and the Arab - Isles (London) , 1988.